الفصل السابع
من أسرار حرف المجاوزة

حقيقته ومجازه

المجاوزة هي معنى «عن» الذي لم يثبت البصريون لها سواه [1] ، إلا أنَّ هذه المجاوزة أخذت تفسيرات مختلفة في كتُب النُحاة ، في محاولة لاستيعاب صور التعدّي بهذا الحرف ، وحين لم تستطع هذه التفسيرات الوفاء بدلالات الحرف في تراكيبه المختلفة ظهر القول بنيابتها عن أخواتها من حروف الجر ، وتضمين الفعل ما يتلاءم معها.

قال سيبويه: «وأمَّا (عن) فلما عدا الشيء ، وذلك قولك: أطعمه عن جوع ، جعل الجوع منصرفًا تاركًا له قد جاوزه ، وقال: قد سقاه عن العيمة. والعيمة: شهوة اللبن. قال أبوعمرو: سمعت أبا زيد يقول: رميت عن القوس. وناسٌ يقولون: رميت عليها. وأنشد:

أَرْمِي عَلَيْهَا وَهْيَ قَرْعٌ أَجْمَعُ وَهْيَ ثَلاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ

وكساه عن العُرْي: جعلهما قد تراخيا عنه. ورميت عن القوس؛ لأنَّه بها قذف سهمه عنها وعدَّاها. وتقول: جلس عن يمينه ، فجعله متراخيًا عن بدنه ، وجعله في المكان الذي بحيال يمينه. وتقول: أضربت عنه ، وأعرضت عنه ، (وانصرف عنه) ، إنَّما تريد أنَّه تراخى عنه ، وجاوزه إلى غيره. وتقول: أخذت عنه حديثًا ، أي عدا منه إليَّ حديث» [2].

---

(١) انظر الجنى الداني ٢٤٥، وشرح الأشموني ٢/ ٢٢٣، دار إحياء الكتب العربية، ومغني اللبيب ١/ ١٢٩.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧.

فالمجاوزة في كلام سيبويه تشمل بُعد المجرور عن الشيء قبله ، وبُعد شيء عن المجرور؛ لأنَّ «أطعمه عن جوع» فيه الجوع ، وهو المجرور ، أُبْعد بالإطعام ، و«رميت عن القوس» أُبْعد فيه السهم عن المجرور ، وهو القوس.

وهذه المجاوزة تتبدَّى في ثوب الحقيقة حينًا ، وتتخفَّى في أردية المجاز حينًا آخر. يقول ابن القيم: «وهي حقيقة في مجاوزة جرم عن جرم وتعديته عنه ، ثم يستعمل في المعاني على طريق التشبيه ، كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا ﴾ ، شُبِّه انصراف البصيرة عن تأمُّل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوزه» [1].

وكلامه يدل على إجراء الاستعارة في معنى الحرف.

ولما وجد النُّحاة أنَّ بعض التراكيب التي عُدِّي فيها الفعل بـــ«عن» لا يبدو فيها بُعد شيء عن شيء مثل: رضي الله عنه ، حيث لم يجاوز الرضا المجرور ، أو يجاوزه المجرور ، اضطروا إلى تفسير المجاوزة بما يتسع له ولأمثاله. ففي حاشية الصبان: «هي بُعد شيء مذكور أو غير مذكور عمَّا بعدها بسبب الحدث قبلها ، فالأول نحو: رميت السهم عن القوس ، أي: جاوز السهم القوس بسبب الرمي. والثاني: نحو: رضي الله عنك ، أي: جاوزتك المؤاخذة بسبب الرضا ، ثم المجاوزة تارةً تكون حقيقية كهذين المثالين ، وتارةً تكون مجازية ، نحو: أخذت العلم عن عمرو ، كأنَّه لما علمت ما يعلمه جاوزه العلم بسبب الأخذ» [2].

وهذا التعريف للمجاوزة أورد عليه الصبان ما يجعله غير جامع ،

---

(١) الفوائد المشوق إلى علوم القرآن ٤٠.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢/ ٢٢٣.

فقال: «ومن المجازية: سألت زيدًا عن كذا ، كأنَّه لما عرفك المسئول بالمسئول عنه جاوزه المسئول عنه بسبب السؤال ، وأنت خبير بأنَّ هذا إنَّما يظهر إذا أفاد المسئول المسئول عنه ، لا إذا لم يفده ، وأنَّ المناسب لهذا المثال جعل البُعد للمجرور عن الشيء ، لا يجعل البُعد للشيء عن المجرور ، فلا يلائم تعريفهم المجاوزة هذا المثال فاعرف ذلك» [1].

فالمسئول إذا لم يفد مَنْ سأله فلا وجه للمجاوزة ، وإذا أفاد بما سُئل عنه فالمجاوز هو المجرور ، وفي كلا الحالين لا ينطبق عليه التعريف الذي ذكره الصبان.

وعبَّر المالقي بـــ«المزايلة» [2] بدلاً من المجاوزة في تفسير معنى «عن» ، ومثَّل لها بقولك: رميت عن القوس ، واحتجبت عن فلان ، وبقوله تعالى ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ﴾.

وربما كان التعبير بالمزايلة أشمل؛ لأنَّه يعم ما إذا كان المجرور هو الذي فارق وجاوز ، وما إذا كان شيءٌ منكورٌ أو غيرُ منكورٍ جاوز المجرور وتعدَّاه.

وذهب ابن فارس إلى أنَّ الأصل في «عن» الدلالة «على الانحطاط والنزول. تقول: نزل عن الجبل ، ونزل عن ظهر الدابة ، وأخذ العلم عن زيد؛ لأنَّ المأخوذ عنه أعلى رتبة من الآخذ» [3].

ولا يخفى أنَّ معنى النزول والانحطاط مستفاد من معنى الفعل ، لا من دلالة الحرف ، ودلالة دُنُوِّ مرتبة الآخذ مفادة من أنَّ المعطي أفضل

---

(١) السابق ٢/ ٢٢٣.
(٢) انظر رصف المباني ٤٢٩.
(٣) الصاحبي ٢٣٣.

من الآخذ ، وليس من معنى «عن» ، بدليل قوله تعالى مخاطبًا رسوله ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٠٦﴾﴾ ، وقوله تعالى: ﴿رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ﴾، فتارة يكون مجرورها هو الأرفع ، وأخرى يكون هو الأدنى.

والأولى أنْ يقال إنَّ للفعل دلالة عامة حين يُعدَّى بنفسه ، وله دلالته الخاصة التي يكتسبها بعدوى الحروف التي يوصل بها طبقًا لما تقتضيه أغراض الكلام ، وهو ما يتفاوت فيه نظمٌ عن نظمٍ ، بقدر ما يستوعب من معاني الحروف وما يضعه منها في موضعه الملائم له.

فهذا الفعل «ولي» يتعدَّى بنفسه ، فيفيد معنى الولاية ، وحصول الشيء في أقرب المواضع منه [1] ، يقال: ولَّيت سمعي كذا ، وولَّيت عيني كذا ، وولَّيت وجهي كذا: أقبلت به عليه. قال الله عز وجل: ﴿فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا﴾(البقرة: ١٤٤).

ويتعدَّى بـــ«عن» فيكتسب من معنى المجاوزة الإعراض والإدبار، كما في قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَ ٱلنَّاسِ مَا وَلَّىٰهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ ٱلَّتِى كَانُوا۟ عَلَيْهَا﴾(البقرة: ١٤٢).

وقل مثل ذلك في الفعل «مال» ، فهو يتعدَّى بـــ«إلى» دالاً على معنى العدول إلى الشيء والإقبال عليه والاتجاه نحوه ، ويتعدَّى بـــ«عن» فيكتسب من معنى المجاوزة فيها ما يدلُّ على الابتعاد والإعراض ، وهو نقيض ما يؤديه مع حرف الانتهاء ، وغير ذلك من الأفعال التي لا تحصى كثرةً ، ممَّا تتجاذبها الحروف ، بما يكسبها دلالات ومعاني متباينة أو متناقضة.

---

(١) انظر المفردات ٨٣٨.

زيادة "عن" وأسرارها

هناك كثير من النصوص لا يبدو فيها سرُّ التعدّي بـــ«عن» ، ممَّا يُتوهم معها زيادتها ، وأداء التركيب لنفس المعنى بدونها.

من ذلك قوله تعالى: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ (الكهف:٢٨).

قال الزمخشريُّ: «يقال: عداه: إذا جاوزه ، ومنه قولهم: عدا طوره ، وجاءني القوم عدا زيدًا ، وإنَّما عُدِّي بـــ(عن) لتضمين (عدا) معنى (نبا) و(علا) ، في قولك: نبت عنه عينه ، وعلت عنه عينه ، إذا اقتحمته ولم تعلق به ، فإنْ قلتَ: أيُّ غرض في هذا التضمين؟ وهلا قيل: ولا تعدهم عيناك ، أو لا تعل عيناك عنهم؟ قلتُ: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين ، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ ، ألا ترى كيف رجع المعنى إلى قولك: ولا تقتحمهم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم» [1].

وقد سبق أنْ قلت: إنَّ التضمين لا يعدو أنْ يكون ضربًا من البحث عن معنى يصح معه التركيب ، لا كشفًا عن أسرار الحرف. وحين نقارن بين التعبيرين: لا تعدهم عيناك ، ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ ، نجد التعبير الأول يدل على النهي عن إهمالهم والإقلال من شأنهم ، أمَّا التعبير الثاني الذي آثره القرآن فإنَّه يفيد النهي عن تركهم إلى غيرهم ، وصرف نظره واهتمامه بقوم سواهم ، حرصًا منه على كسبهم واستمالتهم بإظهار الود لهم والإقبال عليهم على حساب هؤلاء ، تحقيقًا

---

(١) الكشاف ٢/ ٤٨١.

لما يهدف إليه علية القوم من المشركين ، من طردهم وإبعادهم حتى يتسنى لهم الجلوس إليه ، كما عبَّر عنه القرآن في موضع آخر ﴿ وَلَا تَطْرُدِ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِٱلْغَدَوٰةِ وَٱلْعَشِيِّ ﴾ (الأنعام: ٥٢) ، فالتعبير بالطرد هو الذي أدى بقوله هنا ﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ ، فكأنَّه قال: ولا تتجاوز هؤلاء النفر من قومك وتتركهم ماضيًا إلى سواهم ، وهو ما لا يُفهم من الفعل المُعدَّى بنفسه ، وهو ما ينبئ عنه كلام ابن منظور: «يقال: تعديت الحق ، واعتديته ، وعدوته ، أي جاوزته ، وقد قالت العرب: اعتدى فلان عن الحق ، واعتدى قومه الحق ، كأنَّ معناه: جاز عن الحق إلى الظلم ، وعدى عن الأمر: جاوزه إلى غيره وتركه» (١).

وفي تعبير الرازي ما يشير إلى الفرق بين تعدِّي الفعل بنفسه وتعدِّيه بـ«عن»: «يقال عَدَاه ، إذا جاوزه ، ومنه قولهم: عدا طوره ، وجاء القوم عدا زيدًا ، وإنَّما عُدِّي بلفظة (عن)؛ لأنَّها تفيد المباعدة ، فكأنَّه تعالى نهى عن تلك المباعدة» ، إلى أنْ يقول: «والمقصود من الآية أنَّه تعالى نهى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن أنْ يزدري فقراء المؤمنين ، وأنْ تنبو عيناه عنهم ، لأجل رغبته في مجالسة الأغنياء وحسن صورتهم» (٢).

وفي قوله تعالى: ﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (النور: ٦٣). قال أبو عبيدة: «﴿ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ ﴾ مجازه: يخالفون

---

(١) لسان العرب ٥/ ٢٨٤٦.
(٢) تفسير الفخر الرازي ٢١/ ١١٥.

أمره سواء ، و(عن) زائدة» [1].

وفي البحر المحيط: «ضُمِّن (خالفَ) معنى (صدَّ) و(أعرض) ، فعدَّاه بـ(عن)» [2].

وذهب الزمخشريُّ إلى تقدير مفعول محذوف: «يقال: خالفه إلى الأمر ، إذا ذهب إليه دونه ، ومنه قوله تعالى ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَآ أَنْهَىٰكُمْ عَنْهُ﴾ ، وخالفه عن الأمر ، إذا صدَّ عنه دونه ، ومعنى ﴿ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾: الذين يصدون عن أمره دون المؤمنين ، وهم المنافقون ، فحذف المفعول؛ لأنَّ الغرض ذكر المخالف والمخالف عنه» [3].

والمتأمِّل لسياق الآية يجد قبلها حديثًا عن طاعة المؤمنين وثباتهم مع الرسول حين يدعو إلى أمر جامع ، لا يتركونه إلا بإذن منه ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَإِذَا كَانُوا۟ مَعَهُۥ عَلَىٰٓ أَمْرٍ جَامِعٍ لَّمْ يَذْهَبُوا۟ حَتَّىٰ يَسْتَـْٔذِنُوهُ﴾(النور: ٦٢).

ثم جاءت هذه الآية مشيرةً إلى أنَّ فريقًا حاول أنْ يستتر بغيره ليترك الرسول خفية ، ويتسلل دون أنْ يراه أحد ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا﴾ ، «أي: يستترون ويلتجئون بغيرهم ، فيمضون واحدًا بعد واحد» [4] ، فكان قوله ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾

---

(١) مجاز القرآن ٢/ ٦٩.
(٢) البحر المحيط ٦/ ٤٧٧.
(٣) الكشاف ٣/ ٧٩.
(٤) المفردات ٦٨٩.

تحذيرًا لهؤلاء الذين لا يعلنون عصيانهم – ولكنهم يتجاوزون أمر الله وينحرفون عنه – من سوء ما ينتظرهم ، وإعلامهم بأنَّ الله يراهم ويرقب أفعالهم ، ولو عُدِّي الفعل بنفسه ، فقيل: «يخالفون أمره» لدلَّ على أنَّهم يعلنون عصيانهم ومخالفتهم ، وليس هذا موقف المتسللين لواذًا.

و«عن» هي التي أبرزت تجاوزهم وانحرافهم فيما حسبوه خافيًا مستورًا.

وممَّا يوهم ظاهره زيادة «عن» ، وإمكان الاستغناء عنها ، وقوعُها بعد تَعدِّي فعل التكفير إلى مفعوله بنفسه ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾(العنكبوت: ٧).

فما فائدة «عن» وقد تعدَّى الفعل إلى السيئات بنفسه؟ وهل ينقص المعنى شيئًا لو اكتفي بقوله «لنكفرن سيئاتهم»؟!

والجواب: أنَّ التكفير في اللغة يعني التغطية والستر ، وقد سميت الكفَّارات كفَّارات لأنَّها تغطِّي على الذنوب وتسترها [1].

ولمَّا كانت الآية وأمثالها في مقام الترغيب وشحذ الهمم ، للإكثار من العمل الصالح ، والانطلاق بالنفوس التي اقترفت السيئات في فترة من فترات ضعفها إلى عالم البر والخير ، ودفعها إلى حياة جديدة تنمحي فيها ذاكرة الشرِّ من عقولهم – جاءت «عن» لتفيد أنَّ ما يكسبونه من خير في حاضرهم ومستقبلهم لا يغطي فقط عورات الماضي ، وإنَّما

(١) انظر لسان العرب ٧/ ٣٩٠٠.

يمحوها ويبعدها عنهم تحقيقًا لقوله تعالى ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ (هود: ١٤٤) ، وفرق بين أنْ تستر عليه ذنوبه وخطاياه مع بقائها في ذاكرته تؤرقه وتقضُّ مضجعه ، وبين أنْ تبعد عنه وتتجاوزه إلى غير رجعة. وذلك ما ألمحت إليه «عن» ودلَّت عليه ، لذلك أعقبه هنا قوله ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ، وأعقبها ﴿وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ ، في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَىٰ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾(محمد: ٢) ، فكيف يصلح البال إذا بقيت السيئات مستورة ، ولم يقرَّ في نفوس المؤمنين تجاوز الله عنها ومحوها وإذهابها من صحائفهم ، وخاصة إذا كان قد سبق لهم الكفر قبل الإيمان؟ وقد عبَّر السهيلي عن هذا الإبعاد والتجاوز بالخروج ، وهو ليس بعيدًا عن الغرض الذي ذكرناه ، فقال: «ومن هذا النحو قوله عليه السلام (فليكفر عن يمينه ، وليأت الذي هو خير) ، فأدخل في كلامه (عن) لتؤذن بمعنى الخروج عن اليمين» [1].

ورغبة المؤمنين في محو سيئاتهم وإبعادهم عن صحائفهم هي التي جعلتهم يجأرون إلى ربهم بهذا الدعاء ﴿رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا﴾(آل عمران: ١٩٣) ، حيث لم يكتفوا بأنْ يقولوا: فاغفر ذنوبنا وكفِّر سيئاتنا ، وهو ما كشف عنه الألوسي: «وفي ذكر ﴿لَنَا﴾ و﴿عَنَّا﴾ في الآية ، مع أنَّه لو قيل: (فاغفر ذنوبنا وكفر سيئاتنا) لأفاد

---

(١) نتائج الفكر ٣٣٤.

المقصود، إيماءٌ إلى وفور الرغبة في هذين الأمرين» [1].

ولئن دلَّت زيادة ﴿ عَنَّا ﴾ على وفور الرغبة في إبعاد السيئات والتجاوز عنها هنا ، فإنها دلت على التنديم وزيادة التحسُّر في قوله تعالى ﴿ ذَٰلِكَ هُدَى ٱللَّهِ يَهْدِى بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ ۚ وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ (الأنعام: ٨٨)؛ لأنَّ حبوط العمل يعني بطلانه ، ويكفي فيه أنْ يقال: لحبط ما كانوا يعملون ، كما قال في آية أخرى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآءِ ٱلْـَٔاخِرَةِ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ ۚ ﴾ (الأعراف: ١٤٧) ، لكن زيادة ﴿ عَنْهُم ﴾ في الآية الأولى قُصِد منها زيادة في تنديم هؤلاء الذين هداهم الله إلى الإيمان واختارهم لطاعته إذا ما أشركوا ، كما تدل عليه الآية قبلها ﴿ وَمِنْ ءَابَآئِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْ وَإِخْوَٰنِهِمْ ۖ وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ ، وما أشدَّ ندم من يهتدي إلى الحق ويستضيء بنوره ، ثم يهوي إلى ظلمات الشرك ، وتذهب عنه أعماله الصالحة ، وتنفلت من بين يديه ، ينظر إليها خاسئًا وهو حسير.

وهذا «رضي» يتعدَّى تارةً بنفسه دالاً على الاختيار والقبول ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ ﴾ (المائدة: ٣) ، بمعنى: اخترته لكم ، ثم يتعدَّى بـ«عن» فيدل على مرحلة من كمال الرضا تصل إلى حد قبول كُلِّ ما يصدر من المجرور بها من أفعال وأقوال ، وكأنَّها توحي بالتجاوز عن كل ما لا يأتي على رغبة الراضي ، كما في قوله ﴿ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ

---

(١) روح المعاني ٤/ ١٦٥.

فَأَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَٰبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ (الفتح: ١٨) ، وقوله: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ﴾(التوبة: ١٠٠).

وهذه المزاوجة بين رضا الله عن السابقين ورضاهم عنه شاهدةٌ بأنَّ الله أحلَّهم محلاً من الرضا قبل فيه كل ما يصدر عنهم وتجاوز عن زلاتهم ، وكأنَّه ينادي «اعملوا ما شئتم ، فقد غفرت لكم» ، وكان رضاهم عنه ناطقًا بقبول قضائه والتلذذ بما يبتليهم به ممَّا يثقل على غيرهم ويعافونه ، لذلك قال الراغب: «ورضا العبد عن الله: أنْ لا يكره ما يجري به قضاؤه» (١).

ولنتأمَّل قوله الله تعالى تصويرًا للذُّل والاستسلام ، وما يجب أنْ يصير إليه حال الكافر المتمرِّد في مواجهة قوة المسلمين الغالبة بإذنه: ﴿ قَٰتِلُوا۟ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾(التوبة: ٢٩).

وهو حثٌّ للمسلمين على التشدُّد مع أهل الكتاب الذين خرجوا على دينهم ، واستباحوا ما حرَّم الله ورسوله ، واستهانوا بالمسلمين ، وعدم الكفِّ عن قتالهم حتى يفلوا عزمهم ، وينهكوا قواهم ، ويرغموهم على الطاعة والاستسلام الكامل ، لذا لم يكتف القرآن بقبولهم الجزية ، حتى يكون رضاهم هذا صادرًا عن استسلام تام ومصحوب بالذلة البالغة ،

---

(١) المفردات ٢٨٦.

ضماناً لعدم قدرتهم على تجميع صفوفهم والعودة إلى حرب المسلمين.

وقوله ﴿عَن يَدٍ﴾ تجسيد لهذا المعنى ، بما يدل عليه من عجزهم عن الإمساك بأموالهم ، وكأنَّ هذه الأيدي لا تقوى على حبس المال ومنعه من التفلُّت منها ، والابتعاد عنها ، وهو غاية الضعف والهوان. قال ابن منظور: «وقوله عز وجل ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ﴾، قيل: معناه: عن ذل ، وعن اعتراف للمسلمين بأنَّ أيديهم فوق أيديهم» (١).

ألا ترى كيف ينبو المعنى ويفسد الغرض لو قيل: حتى يعطوا بيد، واليد المعطية – كما هو معروف – خير من اليد الآخذة؟ ثم ألا ترى كيف يقل المعنى ويتناقص فيما لو قيل: حتى يعطوا الجزية ، بدون هذه الزيادة؟

***

عن ومعنى الإلصاق

من أشهر الأمثلة التي قيل إنَّ «عن» فيها بمعنى الباء قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾ (النجم: ١–٣).

قال أبو عبيدة: «﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰ﴾، أي: بالهوى» (٢).

ويعلل الزركشي وجوب كونها بمعنى الباء بقوله: «لأنَّها إذا كانت بمعنى الباء نفي عنه النطق في حال كونه متلبسًا بالهوى ، وهو صحيح، وإذا كانت على بابها نفي عنه التعلُّق حال كونه مجاوزًا عن الهوى ،

---

(١) لسان العرب ٨/ ٤٩٥٤.
(٢) مجاز القرآن ٢/ ٢٣٦.

فيلزم أنْ يكون النطق حال كونه متلبسًا بالهوى ، وهو فاسد» [1].

وردَّ البطليوسي رأي أبي عبيدة ومَن تابعه ، كابن قتيبة ، فقال: «وأمَّا ما حكاه عن أبي عبيدة: أنَّ معنى قوله تعالى ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴾، أي: ما ينطق بالهوى ، فإنَّه لا يلزم ، و(عن) في الآية على بابها ، غير بدل من شيء آخر ، والمراد أنَّ نطقه لا يَصدر عن هوى منه ، إنَّما يصدر عن وحي» [2].

وما قاله البطليوسي هو الذي سار عليه كثيرٌ من المفسرين ، وفي مقدمتهم الزمخشريُّ ، حيث قال: «وما أتاكم به من القرآن ليس بمنطق يصدر عن هواه ورأيه» [3].

وإنْ كان مَنْ جاءوا بعده حملوا ذلك على تضمين «ينطق» معنى «يصدر» ، ولا أظنُّ الزمخشريَّ قصد به التضمين ، بل كان مستجيبًا لمعنى الحرف؛ لأنَّ نفي المجاوزة هنا معناه نفي أنْ يكون هوى من نفسه أو رأيه عدا إلى منطقه ، وصدر عنه ، كما تقول: حدثت عنه ، ورويت عنه ، ونطقت عنه ، وهو ما فسَّر به إمام النُّحاة المجاوزة في مثله. قال: «وتقول: أخذت عنه حديثًا ، أي عدا منه إليَّ حديث» [4].

وما يعنينا في هذه الدراسة بوجه خاص هو سرُّ العدول عن الباء إلى حرف المجاوزة ، وإنْ كان كلاهما يصحُّ تعدية الفعل به ، وهو ما لم يتعرضوا له في زحمة انشغالهم بتصحيح التعدية.

---

(١) البرهان ٤/ ٢٨٧.
(٢) الاقتضاب ٢/ ٢٧٤.
(٣) الكشاف ٤/ ٢٨.
(٤) الكتاب ٤/ ٢٢٧.

وأرى أنَّ ما عليه النظم الحكيم أبلغ في تبرئته - عليه السلام - من هوى النفس والتحدث برأيه ، إذ إنَّ نفي التلبُّس بالهوى ومخالطته لا ينفي أنْ يكون صادرًا عنه وناشئًا منه ، ومن ثمَّ فإنَّ قولك: ما حدثت برأيه ، فيه نفي أنْ تكون حكيت رأيه ، ولا ينفي أنْ تكون متأثرًا به ، أو أنَّ شيئًا من فكره ورأيه عدا إلى منطقك. أمَّا قولك: ما حدثت عن رأيه ، فذلك أقطع في نفي أنْ تكون متحدثًا برأيه ، وأنْ تكون متأثرًا به صادرًا عنه ، ومن ثمَّ جاءت «عن» دالة على نفي أنْ يكون ما جاءهم به صادرًا عن هوى من نفسه ، أو متأثرًا به ، وهو لا شك أبلغ من نفي التلبُّس والمخالطة.

وفي قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى ۖ لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ إِلَّا هُوَ ۚ ثَقُلَتْ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً ۗ يَسْـَٔلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِ ﴾ (الأعراف: ١٨٧).

قال ابن المبارك الزيدي في كتابه «غريب القرآن»: ﴿كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ﴾: عالم بها ، والمعنى: يسألونك عنها كأنَّك حفيٌّ. وجاء عن ابن عباس أنَّه قال: كأنَّك حفيٌّ بهم ، أي: فَرِحٌ بهم حين يسألونك» (١).

ومقتضى ما قاله ابن عباس أنَّ «عن» بمعنى الباء ، وهو ما ذهب إليه أبوعبيدة كذلك (٢).

وعلَّق الطبريُّ على هذا الوجه بقوله: «فوجه هؤلاء تأويل قوله ﴿كَأَنَّكَ حَفِىٌّ عَنْهَا ﴾ إلى: حفيٌّ بها. وقالوا: تقول العرب: تحفيت له في

---

(١) غريب القرآن ١٥٥.
(٢) انظر مجاز القرآن ١/ ٢٣٥.

المسألة ، وتحفيت عنه ، قالوا: ولذلك قيل: أتينا فلانًا نسأل به ، بمعنى نسأل عنه. قال أبوجعفر: وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال: معناه: كأنك حفيٌّ بالمسألة عنها فتعلمها. فإن قال قائل: وكيف قيل ﴿حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ ولم يقل: حفي بها ، إنْ كان ذلك تأويل الكلام قيل إنَّ ذلك قيل؛ لأنَّ الحفاوة إنَّما تكون في المسألة وهي البشاشة، للمسئول عند المسألة ، والإكثار من السؤال عنه ، والسؤال يوصل بـ(عن) مرة ، وبالباء مرة ، فيقال: سألت عنه ، وسألت به ، فلمَّا وضع قوله (حفيٌّ) موضع السؤال وصل بأغلب الحرفين اللذين يوصل بهما السؤال. كما قال الشاعر:

سُؤَالَ حَفِيٍّ عَنْ أَخِيهِ كَأَنَّهُ بِنِكْرَتِهِ وَسْنَانُ أَوْ مُتَوَاسِنُ» [1].

وبالرجوع إلى المعاجم نجد أنَّ «حفي» وما اشتق منه يتعدَّى بـ«الباء ، وفي ، وإلى ، وعن» ، وفي كل تعدية يكتسب دلالة خاصَّة من الحرف المُعدَّى به ، فلِمَ القول بحرف أصلي وآخر نائب عنه؟ قال في معجم الأفعال المتعدية بحرف: «حفي به حفوًا وحفاوة: بالغ في إكرامه ، وأحفى في السؤال ألحف ، وأحفيت إليه في الوصية: بالغت ، وهو في حفي عن الأمر: بليغ في السؤال عنه ﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ وقال الأعشى (طويل):

فَإِنْ تَسْأَلِي عَنِّي فَيَا رُبَّ سَائِلٍ
حَفِيٍّ عَنِ الأَعْشَى بِهِ حَيْثُ أَصْعَدَا» [2].

---

(١) تفسير الطبري ٩/ ٩٦.
(٢) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٦١.

والواضح في هذه المادة أنَّها تحمل معنى المبالغة في كل معانيها ، والمبالغة في السؤال عن الساعة ، والإلحاح في معرفتها ، هو الملائم لسياق تكرر فيه السؤال عنها ، ونفى الرسول علمه بها مرتين في آية واحدة ، واستخدمت كل الوسائل التي تبعد شبهة علم أحد غير الله بها ، ويكفي أنْ تضم الآية أربعة أساليب للقصر هي ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾، ﴿لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً﴾، ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللَّهِ﴾.

وتكرار سؤالهم بعد أنْ نفى الرسول علمه بها يوحي باعتقاد منهم أنَّ الرسول مُلِحٌّ على ربه في معرفتها لإجابتهم عليها ، وربما أطمعهم رده الأول ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي﴾ ، بإيثار لفظ «رب» الدال على قرب المربوب منه ، وإضافته إلى ياء المتكلم بما تدل عليه من عمق صلته بربه ، ربما أطمعهم ذلك في سؤال ربه عنها ، ممَّا جعل جوابه في المرة الثانية يأتي قطعًا لهذا الإطماع ، فيقول: ﴿قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللَّهِ﴾، مؤثرًا لفظ الجلالة بلا إضافة ، والملائم لذلك هو «عن» لا الباء؛ لأنَّ الباء تدل على علمه بها ، وهم إنَّما أرادوا بكثرة سؤالهم أنْ يلح الرسول على ربه لمعرفتها ، وهم لا يكذبون الرسول في نفي علمه بها ، وتفسير ﴿حَفِيٌّ عَنْهَا﴾ بـ«عالم بها» ليس بيانًا لحقيقته ، إنَّما هو تجوُّز بالمسبب عن السبب؛ لأنَّ العلم بها مسبب عن السؤال عنها ، وذلك ما أوضحه جار الله الزمخشريُّ: «﴿كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا﴾: كأنك عالم بها ، وحقيقته: كأنك بليغ في السؤال عنها ، لأنَّ من بالغ في المسألة عن الشيء

والتنقير عنه استحكم علمه ورصن» [1]

وفي قوله تعالى: ﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَٰتِهِنَّ نِحْلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيٓـًٔا مَّرِيٓـًٔا ﴾ (النساء: ٤).

ذهب الألوسي إلى أنَّ تعدّي الفعل «طاب» بـــ«عن» جرى على غير الأصل ، إذ إنَّ الشأن فيه أنْ يتعدَّى بالباء ، كقوله:

وَمَا كَادَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

لذلك كان لابد من تضمين «طاب» معنى «تجافي» و«تباعد» ، حتى تصحَّ تعديته بحرف المجاوزة [2].

وكأنَّ الألوسي لا يفرق بين: «طاب بالشيء» و«طاب عنه» ، فالأول يطيب بصحبته وقربه ، والثاني تطيب نفسه بتركه ، وذلك فرق ما بين التعديتين ، فالشاعر ينفي طيب النفس بمخالطة الفراق ومصاحبته، والآية الكريمة تعلق حل الأكل من مهور النساء بطيب أنفسهن عمَّا تنازلن عنه وتركنه لأزواجهن رغبةً واختيارًا ، وليس من وضع «عن» موضع الباء في النظم الكريم. ذلك ما أوضحه ابن منظور: «وقولهم: طبت به نفسًا ، أي: طابت نفسي به ، وطابت نفسه بالشيء ، إذا سمحت به من غير كراهة ولا غضب ، وقد طابت نفسي عن ذلك تركًا ، وطابت عليه إذا وافقتها ، وطبت نفسًا عنه وعليه وبه ، وفي التنزيل العزيز ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ » [3].

---

(١) الكشاف ٢/ ٣٤٠.
(٢) انظر روح المعاني ٤/ ١٩٨ – ١٩٩.
(٣) لسان العرب ٥/ ٢٧٣٣.

عن ودلالتها عن التعليل

ممَّا قيل فيه إنَّ «عن» جاءت دالة على التعليل ، مفارقة معناها الموضوعة له ، وهو المجاوزة ، قولُه تعالى على لسان قوم هود: ﴿قَالُوا يَا هُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾(هود: ٥٣) ، حيث ذهب البعض إلى أنَّ المعنى: وما نحن بتاركي آلهتنا لقولك [1].

وبتأمُّل الآية ، وما يهدف إليه النظم ، نجد أنَّ قوم هود أرادوا تيئيس هود من الإيمان به ، والتحقير من شأنه ، بإظهاره في صورة مَنْ ليس أهلاً لاتِّبَاعه والصدور عن رأيه ، وخاصة في أمر خطير يتعلق بعقيدتهم ودين آبائهم ، وكأنَّهم أرادوا أنْ ينفوا أمرين ، لا أمرًا واحدًا؛ الأول: أنَّهم لن يتركوا آلهتهم ولن يقبلوا فيها جدالاً ، والثاني أنَّهم لن يصدروا عن رأيه وقوله ، وليس هو بذي الرأي فيهم ولا بمنزلة مَنْ يُتبع ، وهو ما أكدوه بقولهم ﴿وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ ، وذلك أبلغ من اللام في موضعها؛ لأنَّه مع اللام يكون المنفي أمرًا واحدًا معللاً بقوله ، ويكون المعنى: لن نترك ديننا من أجل قولك ، ومفهومه أنَّهم على استعداد لترك دينهم لو جاءهم غيره ببينة أوضح ، وكان مقبولاً لديهم ، وذلك ليس شأن المعاند المتمسك بدينه تمسكًا أعمى لا يقبل فيه رأيًا ، ولا يقنع بحجة.

وعلى ذلك جاء قول الكشاف: «﴿عَن قَوْلِكَ﴾: حال من الضمير

---

(١) انظر الإتقان ١/ ١٦٤.

في (تاركي آلهتنا) ، كأنَّه قيل: وما نترك آلهتنا صادرين عن قولك» [1].

ويكون النفي بذلك منصبًّا على القيد والمقيد معًا ، وليس على الحال وحدها.

ومثل «عن» هذه كثيرٌ في القرآن الكريم ، كقوله تعالى على لسان الخضر - عليه السلام - : ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾(الكهف: ٨٢) ، نافيًا أنْ تكون أفعاله العجيبة ، التي لم يطق موسى صبرًا عليها ، صادرةً عن رأيه ، وناشئةً عن علم ذاتيٍّ فيه ، وإنَّما مرد ذلك كله إلى ربه الذي وصف ما عند الخضر بقوله ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾.

ولا يصحُّ أنْ يقال إنَّ «عن» فيه للتعليل؛ لأنَّك لو قلت: وما فعلته لأمري ، أو بأمري ، لجاء مغسولاً نابيًا عن موطنه في النظم الحكيم.

ومثله قوله تعالى ﴿إِذْ أَنتُم بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُم بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَىٰ وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ لَاخْتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ ۙ وَلَٰكِن لِّيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ ۗ﴾(الأنفال: ٤٢).

وهو إخبار من الله تعالى بأنَّه قدَّر هذا اللقاء بين المؤمنين والمشركين في «بدر» ؛ «ليصدر كُفْرُ مَنْ كَفَرَ عن وضوح بينة ، لا عن مخالجة شبهة ، حتى لا تبقى على الله حجة ، ويصدر إسلامُ مَنْ أسلمَ أيضًا عن يقين وعلم بأنَّه دين الحق الذي يجب الدخول فيه والتمسك

---

(١) الكشاف ٢/ ٢٧٥.

به» [1] ، فهل يمكن القول بأنَّ «عن» هنا دالة على التعليل ، وأنَّ البينة سبب هلاك الهالكين؟ وإذا قيل إنَّها للسببية فليس ذلك إلا بيانًا للمعنى وليس كشفًا عن بلاغة النظم ، وهو ما أوضحه الزمخشريُّ حين قال في قوله تعالى وصفًا لخمر الجنة ﴿ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ﴾ (الواقعة:١٩)، قال: «﴿ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا ﴾ ، أي بسببها ، وحقيقته: لا يصدر صداعهم عنها» [2].

والمتأمّل لأغراض النظم في هذه الآية ، وفي مثلها من قوله تعالى ﴿ يُطَافُ عَلَيْهِم بِكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ﴿٤٥﴾ بَيْضَاءَ لَذَّةٍ لِّلشَّارِبِينَ ﴿٤٦﴾ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴾(الصافات: ٤٥ – ٤٧) ، يجد أنَّ أي حرف من الحروف التي قيل إنَّها تدل على السببية ، مثل الباء – لا يمكن أنْ يؤدِّي ما أدَّته «عن»، من نفي صدور أي أثر من الآثار الضارة للخمر المعروفة في الدنيا ، سواء عند شربها ومخالطة الخمر لعقول شاربيها ، أو بعد ذلك ممَّا يعقبها من صداع وإرهاق ، ولو قال: «لا يصدعون بها ، ولا ينزفون بها» ، لأفهمت الملابسة والمصاحبة في الباء نفي الصدع والنزف حال شربها ، ولم تنفهما عقبه كأثر من آثارها ، فاستدعى كمال المدح «عن» دون غيرها.

وإلى مثل ذلك ذهب الأستاذ الطاهر بن عاشور في تفسير حرف المجاوزة من قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ ﴿٣٥﴾ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ

---

(١) الكشاف ٢/ ١٩٠.
(٢) السابق ٤/ ٥٣ ــ ٥٤.

عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ (البقرة: ٣٥ – ٣٦). قال: «والضمير في قوله ﴿ عَنْهَا ﴾ يجوز أنْ يعود إلى الشجرة؛ لأنَّها أقرب ، وليتبيَّن سبب الزلّة ، وسبب الخروج من الجنة ، إذ لو لم يجعل الضمير عائدًا إلى الشجرة لخلت القصة عن ذكر سبب الخروج ، و(عن) في أصل معناها، أي: أزلهما إزلالاً ناشئًا عن الشجرة ، أي الأكل منها ، وتقدير المضاف دل عليه قوله ﴿ وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾ ، وليست (عن) للسببية ، ومن ذكر السببية أراد حاصل المعنى» [1].

وعلى نحو منه جاء قول الرَّضيّ: «قلت هذا عن علم ، أو عن جهل ، أي قولاً صادرًا عن علم» [2].

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾ (التوبة: ١١٤) ، وهو الذي قال فيه السيوطي وغيره إنَّ «عن» فيه للتعليل ، والمعنى: لأجل موعدة [3].

جاء بعد قوله تعالى عتابًا لرسوله ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴾ (التوبة: ١١٣) ، وهو ما يثير سؤالاً عن سبب صدور الدعاء من إبراهيم لأبيه وهو من المشركين ، فجاء الجواب بنفي أنْ يكون إبراهيم ناشئًا في دعائه عن عاطفة الأبوة ، أو قضاءً لحق القرابة ، وإنَّما صدر دعاؤه وفاءً بما وعد به أباه ، و«عن» تشير فيه

---

(١) التحرير والتنوير ١/ ٤١١.
(٢) شرح الكافية ٢/ ٣١٨.
(٣) انظر الإتقان ١/ ١٦٤.

إلى أنَّه كان مدفوعًا إلى هذا الدعاء مضطرًا إليه ليتجاوز إثم الخلف ، ويتفادى مغبة الوصف بعدم الوفاء. وليس في اللام ما في حرف المجاوزة من الإيماء إلى هذا الغرض.

***

عن وحرف الاستعلاء

ذكر النُّحاة أنَّ «عن» تأتي بمعنى «على» دالةً على الاستعلاء [1]، ومثلوا لها بقول الشاعر:

لاه ابْنُ عَمِّكَ لا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَخْزُونِي

قالوا: معناه: لا أفضلت في حسب عليَّ.

ولو أنَّني أرى أنَّ حرف المجاوزة هنا أبلغ؛ لأنَّه ينفي أنْ يكون قد جاوزه في الشرف وفاته في كرم الأصل ، ولا يريد أنَّه صاحب فضل عليه ، وإلا لكان قوله «وَلا أَنْتَ دَيَّانِي» تكرارًا له. وإلى مثل ذلك ذهب التبريزي في شرحه للبيت [2].

وبناءً على ما قرَّره النُّحاة من دلالة «عن» على الاستعلاء قالوا [3] في قوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ﴾(محمد: ٣٨).

والبخل كما عرَّفه الراغب: «إمساك المقتنيات عمَّا لا يحق حبسها

---

(١) انظر رصف المباني ٤٣١.
(٢) انظر شرح المفضليات ٢/ ٥٩٥.
(٣) انظر البرهان ٤/ ٢٨٦.

عنه» [1].

فإذا كان البخل بمعنى الإمساك ، فإنَّه يتعدَّى بـــ«عن» ، كما يتعدَّى بـــ«على» ، فتقول: أمسك عن الطعام ، بمعنى: حبس نفسه عنه، ومنعها من تناوله ، وأمسك عنه المال: حبسه عنه ومنعه ، ولذلك يصحُّ أنْ تقول: بخل عليه ، إذا قصدت أنَّه أوقع عليه الضرر بحبس المال عنه، وبخل عنه ، إذا أردت منع المال عنه ، وليس أحد الحرفين بمعنى الآخر. قال الألوسي: «يقال: بخلت عليه وبخلت عنه؛ لأنَّ البخل فيه معنى المنع ، ومعنى التضييق على مَنْ منع عنه المعروف والإضرار ، فناسب أنْ يُعدَّى بـــ(عن) للأول ، وبـــ(على) للثاني ، وظاهر أنَّ مَنْ منع المعروف عن نفسه كإضراره عليها ، فلا فرق بين اللفظين في الحاصل» [2].

وهذا كلام جيد فيما يضيفه كل حرف على فعله المُعدَّى به ، غير أنَّ القول بتساوي التعبيرين في الآية الكريمة ممَّا لا يليق بنظم يختار من الحروف ما لا يؤدِّي غيره سواه.

و«على» ، بما فيها من معنى الإضرار ، لا تنسجم مع السياق ، حيث يُدْعَى قومٌ إلى الإنفاق في سبيل الله فيستجيبون لشُحٍّ أنفسهم ، ويَضنُّون بأموالهم ، فلا يلبُّوا داعي الله ، وهم بذلك إنَّما يمنعون الخير عن أنفسهم من حيث ظنوا أنَّهم يبذلونه لها؛ لأنَّه ليس للإنسان من ماله إلا ما تصدَّق فأبقى ، وكأنَّ القرآن يقول لهم: «إنَّكم إذ منعتم المال وحبستموه عن وجوه الخير فإنَّكم منعتم الأجر العظيم والثواب الجزيل

---

(١) المفردات ٤٩.
(٢) روح المعاني ٢٦/ ٨٢.

عنها» ، وليس لذلك إلا حرف المجاوزة ، بما يشير إليه من مجاوزة الخير لهم وفواته عنهم.

ونأتي إلى سرِّ إيثار «عن» في قوله تعالى ﴿ وَرَٰوَدَتْهُ ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِۦ ﴾ (يوسف: ٢٣) ، مع أنَّ «راود» الأصل فيه أنْ يتعدَّى بـ«على» دالاً على المغالبة ، كما جاء في حديث أبي هريرة [١] «حيث يراود عمَّه أبا طالب على الإسلام» ، وفي حديث الإسراء قال موسى- عليه السلام-: «قد والله راودت بني إسرائيل على أدنى من ذلك فتركوه» [٢].

وكأنَّهما - عليهما السلام - غلبا أبا طالب وبني إسرائيل بحُجَّتهما، وحاولا التأثير عليهما ، وإنزالهما على رغبتهما.

وفي مراودة امرأة العزيز ليوسف ما يوحي بالمغالبة التي تتطلب حرف الاستعلاء ، كما يدل عليه اختيار التعريف بالموصولية ﴿ٱلَّتِى هُوَ فِى بَيْتِهَا﴾ ، بما يُشعر بتسلُّطها ورجاحة موقفها ، وقوله ﴿وَغَلَّقَتِ ٱلْأَبْوَٰبَ ﴾ ، فلِمَ عدل عن حرف الاستعلاء إلى حرف المجاوزة؟

تساءل العز بن عبدالسلام قائلاً: «ما معنى قولنا: (راودته عن كذا) بحرف (عن) ، و(عن) لا تكون إلا للمجاوزة؟».

وأجاب بقوله: «ضُمِّن معنى (صرف)؛ لأنَّ المراود يصرف المراود عمَّا عنده إلى ما عنده ، و(صرف) يتعدَّى بـ(عن) فعُدِّي هذا

---

(١) انظر لسان العرب ٣/ ١٧٧٥.
(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد.

بها» [1].

ونقل الألوسي عن صاحب الكشف: «المراودة منازعة في الرود بأنْ يكون له مقصدٌ ، مجيئًا وذهابًا ، وللمفاعل مقصد آخر يقابله فيهما ، ومعنى المفاعلة ههنا إمَّا المبالغة في رودها ، أو الدلالة على اختلافهما فيه ، فإنَّها طلبت منه الفعل وهو طلب منها الترك ، وهذا أبلغ ، ولمَّا كان منازعة جِيء بـــ(عن) في قوله تعالى ﴿عَن نَّفْسِهِۦ﴾ » [2].

وليس بلازم أنْ تكون المنازعة مُعدَّاة بـــ«عن»؛ لأنَّها كما تتعدَّى بها تتعدَّى بـــ«على» كذلك ، فتقول: نازعته على البئر. فما سِرُّ تعدِّي المنازعة بخصوص حرف المجاوزة ، و«على» أدلُّ على مغالبة المفاعل؟

إنَّ أقرب ما قيل في هذا الموضع إلى بلاغة النظم الحكيم هو ما جاء في الكشاف: «المراودة مفاعلة من راد يرود ، إذا جاء وذهب ، كأنَّ المعنى: خادعته عن نفسه ، أي: فعلت ما يفعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد أنْ يخرجه من يده ، يحتال أنْ يغلبه ويأخذه منه» [3].

وجُعل في «أساس البلاغة» من المجاز «راوده عن نفسه: خادعه عنها وراوغه» [4] ، وكأنَّ امرأة العزيز تلطفت إليه ، وحاولت إغراءه وشغله عن نفسه ، إيمانًا منها بأنَّ الحيلة والخداع هما الوسيلة لما تريد ،

---

(١) الفوائد في مشكل القرآن ٨٥.
(٢) روح المعاني ١٢/ ١١٠.
(٣) الكشاف ٢/ ٣١٠.
(٤) أساس البلاغة ٢٥٨.

وليست المغالبة والقهر ، وفي ضمن ذلك إيحاء بأنَّ ما تبغيه منه هو خسارة النفس وضياعها ، وذلك ما يقتضيه مجاوزة النفس والبعد عنها.

وقوله تعالى: ﴿ إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ ﴿٣١﴾ فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ﴾ (ص: ٣١ – ٣٢).

قدَّر البعض ﴿ عَن ذِكْرِ رَبِّي ﴾: «على ذكر ربي» [١] ، على أنَّ «عن» بمعنى حرف الاستعلاء. وهذا القول يجافيه النظم ، ويرفضه مقام الأنبياء ، إذ إنَّ «على» تدل على أنَّ سليمان – عليه السلام – تغلَّب في نفسه حُبُّ الخيل على ذكر الله ، وهو ما يجب أنْ ننزِّه عنه هذا النبي الكريم ، كما ننزِّه النظم الكريم عن قصده ، بل إنَّ القرآن ما عدل عن حرف الاستعلاء إلا لينبئ عمَّا يعتري النفس البشرية حتى في أسمى مقاماتها من لحظات تذهل فيها عن ذكر الله ، وتنشغل بما يجري في هذه الحياة من أمور وأحداث عن الاشتغال بعبادة الله وذكره ، وهو ما رآه سليمان ذنبًا من باب «حسنات الأبرار سيئات المقربين» ، فاستغفر ربه وكفَّر عن ذنبه هذا بضرب سوق الخيل وأعناقها ، فلم يتغلَّب في نفسه حُبُّ الخيل على ذكر الله ، وإنَّما شغله عنه وألهاه. قال أبوحيان: «قال الجمهور: عُرضت عليه آلافٌ من الخيل تركها أبوه ، وقيل: ألف واحد، فأجريت بين يديه عشيًّا ، فتشاغل بحسنها وجريها ، ومحبتها ، عن ذكر الله ، فقال: ردوها عليَّ ، فطفق يضرب أعناقها وعراقيبها بالسيف ، لما كانت سبب الذهول عن ذلك الذكر ، فأبدله الله أسرع منها: الريح» [٢].

***

(١) انظر البرهان ٤/ ٢٨٦.
(٢) البحر المحيط ٧/ ٣٩٦.

عن وحرف الابتداء

لفت أنظارَ المفسرين والباحثين عن أسرار الإعجاز عدولُ القرآن عن حرف الابتداء إلى حرف المجاوزة في قوله تعالى: ﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴿١٦﴾ ثُمَّ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَٰنِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ ﴾ (الأعراف: ١٦-١٧) ، تصويرًا لتنوع أساليب الغواية والإضلال التي سيسلكها إبليس لصرف بني آدم عن ربهم ، وكان المتوقع لحسن المشاكلة أنْ يقول: «ومن أيمانهم ومن شمائلهم» ، كما قال: ﴿ لَءَاتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ ، فتباينت أقوال المفسرين ، بين واقف عند صحة التعبير وباحث عن أسرار المغايرة.

وقد ذكر المحققون أنَّ قولك: «جلس عن يمينه» ، معناه: تراخى في جلوسه عن موضع يمينه [1] ، وعليه فإنَّك إذا قلت: «أتاه من يمينه» كان معناه أنَّ مبدأ إتيانه كان من هذه الجهة ، وإذا قلت: «أتاه عن يمينه» كان معناه: أتاه منحرفًا عنها أو متجاوزًا لها. ويأتي أحد الحرفين طبقًا لما يستدعيه النظم وتتطلب الأغراض والمقاصد.

فلمَّا كان المراد في قوله تعالى على لسان الضالين لمَنْ أضلُّوهم: ﴿ قَالُوٓا۟ إِنَّكُمْ كُنتُمْ تَأْتُونَنَا عَنِ ٱلْيَمِينِ ﴾ (الصافات: ٣٨): إنَّكم كنتم تأتوننا من ناحية الخير أو الدين فانحرفتم بنا عنه ، وصددتمونا عن الهدى ، جاءت «عن» مجسِّدة معنى التجاوز عن سُبُل الرشاد ، والزيغ عن طريق الحق، ولو قال: «تأتوننا من اليمين» لما أفاد هذا المعنى كما أوضحه

---

(١) انظر الكتاب ٤/ ٢٢٧، وشرح الكافية ٢/ ٣١٧.

الراغب: «أي عن الناحية التي كان منها الحق ، فتصرفوننا عنها» (١).

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا خَلَقَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ يَتَفَيَّأُ ظِلَالُهُ عَنِ الْيَمِينِ وَالشَّمَائِلِ سُجَّدًا لِّلَّهِ وَهُمْ دَاخِرُونَ ﴾ (النحل: ٤٨) ، ذلك أنَّ حركة الظلال في تفيؤها تنحرف عن الأيمان والشمائل بحكم اتجاهات الرياح ، ولا يصوِّر تباعد حركة الظلال وتطامنها سجودًا لله تعالى إلا حرف المجاوزة.

ونعود إلى آية «الأعراف» لنجد أنَّ الزمخشريَّ وقف عند بيان صحة التركيب دون أنْ يبرز لنا سر الالتفات عن حرف الابتداء الذي هو أولى بمشاكلة النسق قبله إلى حرف المجاوزة ، فقال: «فإنْ قلتَ: كيف قيل ﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ ﴾ بحرف الابتداء ، ﴿ وَعَن أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَائِلِهِمْ ﴾ بحرف المجاوزة؟ قلتُ: المفعول فيه عُدِّي إليه الفعل نحو تعديته إلى المفعول به ، فكما اختلفت حروف التعدية في ذلك اختلفت في هذا ، وكانت لغة تؤخذ ولا تقاس ، وإنَّما يفتش عن صحة موقعها فقط ، فلما سمعناهم يقولون: جلس عن يمينه ، وعلى يمينه ، وعن شماله ، وعلى شماله ، قلنا: معنى على يمينه: أنَّه تمكَّن من جهة اليمين تمكُّن المستعلي من المستعلى عليه ، ومعنى عن يمينه أنَّه جلس متجافيًا عن صاحب اليمين منحرفًا عنه ، غير ملاصق له ، ثم كثر حتى استعمل في المتجافي وغيره» (٢).

وقد علَّق أبوحيان على كلام الكشاف بما يدلُّ على أنَّه لم ينفذ إلى

---

(١) المفردات ٨٤٩.
(٢) الكشاف ٢/ ٧١.

سرّ المغايرة ، ووجه البلاغة في إيثار حرف المجاوزة ، وانبرى للكشف عنه فقال: «وهذا كلام لا بأس به ، وأقول: إنّما خص بين الأيدي والخلف بحرف الابتداء الذي هو أمكن في الإتيان؛ لأنّهما أغلب ما يجيء العدو منهما فينال فرصته ، وقدم بين الأيدي على الخلف؛ لأنّها الجهة التي تدل على إقدام العدو وبسالته في مواجهة قِرْنه غير خائف منه ، والخلف من جهة غدر ومخاتلة وجهالة القِرْن بمن يغتاله ويتطلب غرته وغفلته ، وخص الأيمان والشمائل بالحرف الذي يدل على المجاوزة؛ لأنّهما ليستا بأغلب ما يأتي منهما العدو ، وإنّما يتجاوز إتيانه إلى الجهة التي هي أغلب في ذلك» [1] ، وهو كلام جيد ، يُصوِّر محاولات الشيطان ووسائله المتعددة في الوصول إلى غايته ، منها ما هو ظاهر يواجه به ضعاف النفوس ، ومن لا يستطيعون مقاومته ، ومنها ما هو خفيٌّ يلجأ إليه مع الذين يتأبّون عليه ، ويرفضون الانقياد لغوايته ، فيندس إليهم في صور لا يتبيَّنونه فيها.

وللرازي رأيٌ طريفٌ يسير به في الاتجاه مع أبي حيان ، وإنْ اختلفت مطيَّة كُلٍّ منهما. يقول الفخر: «المراد من قوله ﴿ ثُمَّ لَآتِيَنَّهُم مِّنۢ بَيۡنِ أَيۡدِيهِمۡ وَمِنۡ خَلۡفِهِمۡ ﴾ : الخيال والوهم. والضرر الناشئ منهما هو حصول العقائد الباطلة ، وذلك هو حصول الكفر ، وقوله ﴿ وَعَنۡ أَيۡمَٰنِهِمۡ وَعَن شَمَآئِلِهِمۡۖ ﴾: الشهوة والغضب ، والضرر الناشئ منهما هو حصول الأعمال الشهوانية والغضبية ، وذلك هو المعصية ، ولاشك أنّ الضرر الحاصل من الكفر لازم؛ لأنّ عقابه دائم.

---

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٧٦.

أمَّا الضرر الحاصل من المعصية فسهل؛ لأنَّ عقابه منقطع ، فلهذا السبب خصَّ هذين القسمين بكلمة (عن) ، تنبيهًا على أنَّ هذين القسمين في اللزوم والاتصال دون القسم الأول» [1].

وممَّا استشهد به على أنَّ «عن» بمعنى حرف الابتداء ، قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ ﴾ (التوبة: ١٠٤). قال أبو عبيدة: «﴿ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ ﴾ ، أي: من عبيده ، كقولك: أخذته منك ، وأخذته عنك» [2].

وبتتبُّع ما جاء في القرآن الكريم نجد أنَّ «قَبِل» و«تقبَّل» تعدَّيا في الكتاب العزيز بـ«من» و«عن» ، وما تعدَّى بـ«عن» ثلاثة مواضع ، كلها في سياق التوبة والتجاوز عن السيئات: الموضع الأول هو هذه الآية التي ذكرتها. الموضع الثاني قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ (الشورى: ٢٥). والثالث قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُواْ وَنَتَجَاوَزُ عَن سَيِّـَٔاتِهِمْ فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلْجَنَّةِ ﴾ (الأحقاف: ١٦).

وجاءت «عن» في هذه المواضع إشعارًا بقبول أعمالهم الصالحة ، وتوبتهم الخالصة ، والتجاوز عن سيئاتهم ، فأدَّت معنى «من» ، وزادت عليها محو الذنوب وصرفها عنهم ، فضلاً منه ورحمةً ، وكأنَّ الله مازَ الأعمال الصالحة وعزلها عن الأعمال السيئة ، فقبل الطيب منها

---

(١) تفسير الفخر الرازي ١٤/ ٤٢.
(٢) مجاز القرآن ١/ ٢٦٨، وانظر البرهان ٤/ ٢٨٧، وتأويل مشكل القرآن ٥٧٧.

وتجاوز عن سيئها.

وكل ما ورد بحرف الابتداء لا يراد منه قبول العمل ، كما في قوله تعالى ﴿وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱبْنَيْ ءَادَمَ بِٱلْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا وَلَمْ يُتَقَبَّلْ مِنَ ٱلْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ (المائدة:٢٧)، وغرض الآية هو الإخبار بقبول عمل صالح خالص لوجهه تعالى، وردّ عمل آخر لم يُقرن بالتقوى والإخلاص ، دون الإشارة إلى المغفرة والتجاوز عما سبقه من الذنوب والسيئات. ومثله قوله تعالى ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ مِنَ ٱلْبَيْتِ وَإِسْمَٰعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴾} (البقرة: ١٢٧) ، وهو ضراعة إلى الله من إبراهيم وابنه بقبول عملهما ، وما بذلاه مُخلصَيْن في سبيل رفع بيته الكريم ، وليس فيه ما يستوجب «عن» من دعاء بالمغفرة والتجاوز عن الذنوب.

وهذا الذي قلته مبنيٌّ على قول الكشاف: «يقال: قبلت منه الشيء ، وقبلته عنه ، فمعنى قبلته منه: أخذته منه ، وجعلته مبدأ قبولي ومنشأه ، ومعنى قبلته عنه: عزلته عنه وأبنته عنه» [1].

والقول بتضمين الفعل معنى الأخذ أو الإبانة ، كما ذهب إليه البعض ، إغفالٌ لدلالة الحرف التي يشيعها على الفعل قبله ، وانصرافٌ عن الغرض من إيثاره على ما هو الأصل في موقعه ، وحسبك أنْ تجد فعل القبول يُضمَّن معنى الإبانة حين يُعدَّى بحرف المجاوزة ، ويُضمَّن معنى الأخذ حين يُعدَّى بـــ«من» فيما ذهب إليه الألوسي.[2] ، ثم تجد

---

(١) الكشاف ٣/ ٤٦٨.
(٢) انظر روح المعاني ٢٥/ ٣٥.

العز بن عبدالسلام يُضمِّن معنى الأخذ في تعديته بـــ«عن» . ويُضمِّن الأخذ معني الرضا لتعديته بذات الحرف ، فهو تضمين في تضمين. قال العز: «(يتقبل) لا يتعدَّى إلا بـــ(من) ، فلِمَ عُدِّي ها هنا بـــ(عن)؟

الجواب أنَّه ضُمِّن (يتقبل) معنى (يؤخذ) ، وضُمِّن (أخذ) معنى (رضي)؛ لأنَّ من أخذ الشيء فقد رضيه ، ورضي يتعدَّى بـــ(عن)»[1].

وهذان موضعان من مشتبه النظم الكريم ، جاء أحدهما بـــ«عن» والآخر بـــ«من» ، ممَّا يحتاج إلى بيان سرِّ المغايرة بينهما. قال تعالى في وصف بني إسرائيل: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ ﴾ (المائدة: ١٣) ، وقال في وصفهم كذلك: ﴿ وَمِنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّٰعُونَ لِقَوْمٍ ءَاخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟ ﴾ (المائدة: ٤١).

فذهب الخطيب الإسكافي – تعليلاً للمغايرة بين الموضعين – إلى أنَّ الآية الأولى نزلت في اليهود الذين حرَّفوا ما أنزل الله من كلامه من جهة التأويل والتنزيل ، و«عن» في كلام العرب موضوعة لما عدا الشيء ، وهم كانوا يعدلون بالكلم عن تأويله الذي له ، وتنزيله الذي جاء إلى غيره ممَّا هو باطل ، والأصل في «عن» أنْ تكون لما جاوز الشيء إلى غيره ملاصقًا زمنه لزمنه ، بخلاف «بعد» التي قد تكون لما تأخر زمانه عن زمانه بأزمنة كثيرة ، أو بزمن واحد ، لذلك جاءت «بعد» في

(١) الفوائد في مشكل القرآن ١٦١.

الآية الثانية؛ لأنّها نزلت في قوم من اليهود أخبر الله تعالى عنهم بأنّهم سمّاعون لما يقوله الرسول ليكذبوا عليه ، ويخبروا بخلاف ما قاله ، وينقلوا كلامه إلى آخرين لم يأتوه ، ويحتمل أنْ يكون تحريفهم الكلام بعد موت الرسول ليجعلوه على خلاف ما سمعوه [1].

هذا ملخص ما قاله الإسكافي ، وهو كلام لا بأس به ، إلا أنَّ ما قاله أبوحيان أجود وأكثر استلهامًا لمعنى الحروف. قال: «والذي يظهر أنّهما سياقان ، فحيث وُصفوا بشدة التمرد والطغيان وإظهار العداوة واشترائهم الضلالة ، ونقض الميثاق ، جاء ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾. ألا ترى إلى قوله ﴿وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ ، وقوله ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ ، فكأنّهم لم يتركوا الكلم من التحريف عمّا يراد بها ، ولم تستقر في مواضعها ، فيكون التحريف بعد استقرارها ، بل بادروا إلى تحريفها بأول وهلة ، وحيث وُصفوا ببعض لين وترديد وتحكيم للرسول في بعض الأمر جاء ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾. ألا ترى إلى قوله ﴿يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَٱحْذَرُوا۟﴾ ، وقوله بعدُ: ﴿فَإِن جَآءُوكَ فَٱحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ ، فكأنّهم لم يبادروا بالتحريف ، بل عرض لهم التحريف بعد استقرار الكلم في مواضعها»[2].

---

(١) من درة التنزيل بإيجاز ٩١.
(٢) البحر المحيط ٣/ ٢٦٣.

وتأمَّل سرَّ اختصاص «عن» في قوله تعالى ﴿ إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ ﴿٨٠﴾ وَمَا أَنتَ بِهَادِي الْعُمْيِ عَن ضَلَالَتِهِمْ ۖ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ ﴾ (النمل: ٨٠ – ٨١).

«هدى» يتعدَّى في مثل هذا الموضع بـــ«من». تقول: هداه من الضلالة فاهتدى [١] ، لكن الذكر الحكيم عدل عنه؛ لأنَّ قولك: «هديته من ضلال» معناه أنَّ الضلال كان مبدأ هدايتك له ومنشأه ، وكأنَّك قلت: «استنقذته منه» ، والغرض من النظم هنا الدلالة على تمكُّن الضلال منهم ورسوخهم فيه ، بحيث لا يمكن زحزحتهم عنه وإبعادهم عن ظلماته ، وذلك يتلاءم مع سياقٍ كُلُّ كلماته وحروفه تؤكد عدم قبولهم للهدى ، وتمسكهم بضلالهم ، فهم موتى القلوب ، صُمُّ الآذان ، عُمْيُ الأبصار ، غارقون في الكفر والضلال ، ومَنْ كان على مثل هذه الحال فإنَّ صرفه عن باطله والابتعاد به عن ضلاله أمرٌ ليس في مقدور البشر. ألا ترى كيف عُدِّي العمى بـــ«من» في قوله تعالى: ﴿ بَلِ ادَّارَكَ عِلْمُهُمْ فِي الْآخِرَةِ ۚ بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّنْهَا ۖ بَلْ هُم مِّنْهَا عَمُونَ ﴾ (النمل: ٦٦) ، حين كان القصد إلى الإخبار عن أنَّ الآخرة هي منشأ عماهم عن الحق والاهتداء بدلائل اليقين ، ضرورة أنَّ مَنْ لا يؤمن بالآخرة ، وما يستتبعها من الحساب والجزاء ، لا يهتدي إلى الحق ، ولا يميز بين الخير والشر. قال الألوسي: «ولعل تعديته بـــ(من) دون (عن) لجعل الآخرة مبدأ عماهم ومنشأه» [٢].

---

(١) معجم الأفعال المتعدية بحرف ٤٠٨.
(٢) روح المعاني ٢٠/ ١٣.

فلو قيل في الآية موضع الحديث: «وما أنت بهادي العُمْي من ضلالتهم» لما تناغم مع السياق الذي بالغ في وصفهم بالإبعاد فيه والتمكُّن منه ، إذ إنَّ الهداية ستكون من مبدأ الضلال ، لا من الرسوخ فيه.